جذور النكبة وتداعيات الواحد والستين عاما

ناهض زقوت

الجذور التاريخية للنكبة:

لم يكن يوم ١٥ مايو/ أيار عام ١٩٤٨ الا انتهاء الحلقة الأخيرة من سلسلة الحلقات التأمرية على فلسطين وشعبها. فقد بدأت المؤامرات منذ القرن السابع عشر، وتلخصت بالتالي:

ـ في سنة ١٦٤٩: نظم بعض الإنجليز حركة تدعو إلى عودة اليهود إلى فلسطين، وأعلن منظمو هذه الدعوة أن الشعب الإنجليزي على أتم الاستعداد لنقل أبناء وبنات إسرائيل على سفنه إلى الأرض التي وعدهم بها أجدادهم، إبراهيم واسحق ويعقوب.

ـ في سنة ١٧٩٩: وجهه العالم الطبيعي جوزيف بريستلي نداء إلى نسل إبراهيم واسحق ويعقوب، يقول فيه: فلسطين، مجد البلاد قاطبة، تؤلف الآن جزءاً من الإمبراطورية التركية، وهي تكاد تكون خالية من السكان: أرضها لا تعرف الحراثة ابداً، إنها فارغة ومستعدة لاستقبالكم. غير أنه ما لم (تنهار) هذه الدولة التي تحتفظ لنفسها بتلك البلاد دونما أية منفعة يجنيها، فمن المحال أن تصبح بلادكم، لذا فأنا أصلي جدياً لإلغائها.

ـ وفي نفس العالم ١٧٩٩: وجهه نابليون بونابرت نداء إلى يهود العالم، يدعوهم فيه إلى مساندته في غزوه للشرق العربي مقابل منحهم فلسطين وطنا.

ـ في سنة ١٨٠٠: كتب جيمس بيشينو في كتابه (إرجاع اليهود ، أزمة جميع الأمم) قائلا: فليستخدم حكام هذه البلاد (بريطانيا) نفوذهم لدى الباب العالي كي يتخلى الأتراك عن ذلك الجزء من ممالكهم الذي طرد منه اليهود ويعيدونه إلى أصحابه الشرعيين. وبذلك يؤدون عملا لا مثيل له في سماحة النفس، ويعملون ما بوسعهم على الأقل للحيلولة دون وقوع العواقب المتوقعة، والتي لو حدثت سوف تكون وخيمة جداً بالنسبة لحكومتنا وتجارتنا.

ـ وفي سنة ١٨٣٩: وجهه القنصل البريطاني بالقدس وليام يونج رسالة إلى بالمرستون (وزير خارجية بريطانيا)، يقول فيها: هناك، يا سيدي، طرفان ينبغي أخذهما في الاعتبار وهما ولا شك يعتبران نفسيهما لهما هدف إبداء رأيهما في مستقبل الأوضاع هنا: أحد هذين الطرفين هم اليهود الذين أعطاهم الرب في الأصل هذه الأرض ملكا لهم، أما الطرف الثاني فهم المسيحيون البروتستانت، سلالته الشريفة. ويبدو كما أرجو أن أقترح بكل تواضع أن تكون بريطانيا العظمى الحارس الطبيعي لهم. ولقد بدءوا هنا في أخذ مواقفهم بين المطالبين الآخرين.

ـ وفي سنة ١٨٤٠: وبناء على دعوة يونج وجه بالمرستون رسالة إلى سفير بريطانيا في تركيا، يدعوه فيها إلى التدخل لدى الباب العالي بشان توطين اليهود في فلسطين.

ـ في القرن الثامن عشر ظهرت في الساحة الأوروبية شخصية يهودية كان لها تأثير كبير على اليهود ومستقبلهم السياسي، وهي شخصية تيودور هرتزل. لعب هرتزل دورا أساسيا ومركزيا لدى الدول الغربية، لمساندة اليهود في العودة إلى فلسطين، ومن هذه المساعي:

ـ **في ١٨٩٦/٤/١٣:** مقابلة هرتزل مع دوق بادن الأكبر بشان دعم قيصر ألمانيا لإقامة دولة لليهود.

ـ **في ١٨٩٦/٥/٧:** مقابلة هرتزل مع فيليب نيولنسكي (صحفي ودبلوماسي عمل فترة في تركيا) لسؤاله عن مباحثاته مع السلطان التركي عن اليهود ومساعدتهم.

وبعد أن فشل في توسيط الآخرين لتحقيق أهدافه، سعى بنفسه لدى الدولة العثمانية، وكانت صاحبة السيادة أنذالك على فلسطين، إلى إيجاد موطئ قدم لهم فيها بموافقة الحكومة العثمانية:

ـ **في ١٨٩٦/٦/٨:** مباحثات هرتزل مع جاويد بيك التركي حول الأماكن المقدسة في فلسطين.

ـ **في ١٨٩٦/٦/١٥:** عرض هرتزل على السلطان عبد الحميد شراء فلسطين: تصرف عشرين مليون ليرة تركية لتصليح الأوضاع المالية في تركية، ندفع من هذا المبلغ مليونين بدل فلسطين.

ـ **في ١٨٩٦/٦/١٩:** رفض السلطان عبد الحميد عرض هرتزل بشدة، وقال: لا أقدر أن أبيع ولو قدما واحدا من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي. لقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا. لا أستطيع أبداً أن أعطي أحداً أي جزء منها. ليحتفظ اليهود ببلاييهم، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل. إنما لن تقسم إلا على جثثنا ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان.

ـ **في ١٨٩٦/٨/٢٥:** بعد أن فشل هرتزل في شراء فلسطين، عرض على السلطان عبد الحميد، تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين مقابل "قرض متدرج من عشرين مليون جنيه إسترليني يقوم على الضريبة التي يدفعها اليهود في فلسطين إلى جلالته تبلغ هذه الضريبة التي تضمنها جماعتنا مائة ألف جنيه إسترليني في السنة الأولى وتزداد إلى مليون جنيه إسترليني سنويا. ويتعلق هذا النمو التدريجي في الضريبة على هجرة اليهود التدريجية إلى فلسطين.

لقد فشلت كل العروض التي قدمها هرتزل إلى السلطنة العثمانية للاستيلاء على فلسطين، فاتجه إلى تشكيل لوبي غربي ضاغط على الحكومة العثمانية، حتى تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين.

كان موضوع العودة إلى فلسطين موضع خلاف بين اليهود، إذ انقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض، ولكن آراء المعارضين وهم الداعون إلى الاندماج في المجتمعات الغربية لم تفلح أمام قوة الاتجاه الداعي إلى الانفصال والعودة إلى ارض الأجداد كما يدعون. فتم عقد المؤتمر

الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا في عام ١٨٩٧، وفي هذا المؤتمر تم إنشاء الحركة الصهيونية العالمية، كمؤسسة تدافع عن حقوق اليهود وتسعى لتحقيق مطالبهم، وفي هذا المؤتمر حدد اليهود مطالبهم، وهي:

١ـ تشجيع الاستعمار اليهودي لفلسطين بطريقة منظمة.

٢ـ تنظيم الحركة اليهودية واتحاد الهيئات المتفرقة في شتى أنحاء العالم.

٣ـ إيقاظ الوعي اليهودي.

٤ـ القيام بمساع لدى مختلف الحكومات للحصول على موافقتها على أهداف الحركة الصهيونية.

وعلى خطى مقرراتهم سعت الحركة الصهيونية لدى الدول الغربية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، روسيا) لمساعدتهم في العودة إلى فلسطين.

ـ في سنة ١٩٠٧: اجتمعت الدول الاستعمارية في لندن في مؤتمر عرف باسم مؤتمر (كامبل بنرمان) نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني، وقرر المجتمعون:"إن إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معا بالبحر الأبيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة، وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها. هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة".

يعد هذا القرار بداية الطريق لنكبة فلسطين، حيث وجدت الدول الاستعمارية في الحركة الصهيونية الأداة التي يمكن بها تنفيذ مخططها الداعي إلى تفتيت الأمة العربية، وتولت بريطانيا رعاية الحركة الصهيونية ودعمها لتحقيق أهدافها.

ـ في ١٩١٧/١١/٢: منح وزير الخارجية البريطانية آرثر بلفور وعد من لا يملك لمن لا يستحق، وهو ما عرف في التاريخ بوعد بلفور، ونص على: "أن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتي بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

وبعد انتصار بريطانيا على تركيا في الحرب العالمية الأولي، كانت فلسطين من نصيب بريطانيا حسب اتفاقية سايكس بيكو، وكان احتلال بريطانيا لفلسطين الخطوة التالية في التمهيد لإنشاء وطن لليهود في فلسطين، وفرضت بريطانيا سيطرتها على فلسطين وعينت شخصية صهيونية هربرت صموئيل مندوبا ساميا لكي يمهد الطريق لليهود.

فقام المندوب السامي هربرت صموئيل بإتباع أسلوب إفقار العرب في فلسطين وإبعادهم عن الأرض حين أدرك مدى أهمية الأرض بالنسبة للفلاحين هناك، فشجعهم على الاستدانة من المرابين والتجار، حيث عجز الفلاحون عن سداد تلك الديون بالتالي أقيمت الحجوزات على المحاصيل والأراضي كما تم بيع الأراضي نفسها لسداد تلك الديون ، قد أصدر صموئيل أمراً بمنع تصدير المحصولات فكسدت الأثمان.

كما لعبت حكومة الانتداب البريطاني دوراً بالغ الأهمية في نقل ملكية مساحات واسعة من الأراضي إلى اليهود بسن قوانين الأراضي وتطوير وتعديل القوانين الصادرة في العهد العثماني سابقاً ومن القوانين المعدلة والمضاف إليها التي صدرت خلال فترة العشرينات، ومن هذه القوانين:

١. قانون تصحيح سجلات الطابو ١٩٢٠.
٢. قانون انتقال الأراضي ١٩٢٠.
٣. قانون انتقال الأراضي المحلولة ١٩٢١.
٤. قانون الأراضي الموات ١٩٢١.
٥. قانون محاكم الأراضي ١٩٢١.
٦. قانون الغابات ١٩٢٦.
٧. قانون نزع الملكية للأراضي ١٩٢٦.
٨. قانون تسوية حقوق الملكية ١٩٢٨.

قامت حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين بموجب قانون نزع الملكية بالاستيلاء على أراضٍ كبيرة من عرب فلسطين إلا أنها لم تكتفِ بذلك لاسيما أنها وجدت كثيراً من الأراضي ليست ملكاً لأفراد يفرض عليهم الاتفاق أو يرغمون على قبوله ولكنها ملك لأسر عربية لذا عمدت إلى سن قانون جديد أسمته قانون تسوية ملكية الأرض ، وبهذا القانون أمكن الاستيلاء على الأراضي المشاع التي تملكها الأسر العربية وتم تسليمها لليهود عن طريق تحويلها من صنف ميري إلى صنف ملك

ونذكر أن أكثر من ٤٥% من مساحة فلسطين هي أراضي بيد الحكومة أي أراضي بور وأميرية وتبلغ مساحتها ١٢,١١٤,٥٠٠ دونم من مساحة فلسطين البالغة ٢٦,٤٠٥,٢٦٦ دونم، وهذا ما سهل على الدولة المنتدبة استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين.

وقد بلغ ما اشتراه اليهود من حكومة الانتداب البريطاني ٥٠٠ ألف دونم منها ٢٠٠ ألف دونم دون مقابل ، كما تمكن اليهود من شراء مساحة ٦٢٥ ألف دونم من العرب غير الفلسطينيين الذين كانت لهم أملاك في فلسطين وهي الأراضي الموزعة على النحو التالي:

١. أراضي مرج بن عامر مساحتها ٤٠٠ ألف دونم كانت تضم ٢٢ قرية عربية اضطر سكانها البالغ عددهم ٩٠٠ عائلة عربية على الرحيل منها.
٢. أراضي امتياز الحولة ١٦٥ ألف دونم.
٣. أراضي وادي الحوارث ومساحتها ٣٢ ألف دونم.
٤. قطع أراضي في مناطق الناصرة وصفد وعكا وبيسان وجنين وطولكرم ومبلغ مجموع مساحتها ٢٨ ألف دونم.

وأخذ اليهود يسعون لدى الحكومة البريطانية لمنحهم امتيازات المشاريع الاقتصادية في فلسطين حتى يتمكنوا من السيطرة على الموارد الاقتصادية كخطوة أولى باتجاه بناء الوطن القومي لليهود وعلى هذا الأساس قامت حكومة الانتداب بمنح اليهود عدداً من الامتيازات الاقتصادية تمثلت في ثلاثة مشاريع كبيرة هي :

١. امتيازات روتنبرغ ١٩٢١ (امتياز نهر العوجا) وما تبعه من الامتياز الذي حصلت عليه شركة الكهرباء الفلسطينية لتوليد الطاقة الكهربائية من نهري الأردن واليرموك عام ١٩٢٦.
٢. امتياز شركة البوتاس الفلسطينية عام ١٩٣٠ لاستخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت.
٣. امتياز تجفيف مستنقعات الحولة عام ١٩٣٤.

كما قامت الحكومة البريطانية بفرض الضرائب الباهظة التي أرهقت بها كاهل الفلاحين في فلسطين ولسداد هذه الضرائب اضطر الفلاحين لبيع أراضيهم والتنازل عنها بدلاً من الضرائب التي لا يستطيعون دفعها للحكومة البريطانية.

واستمرت الحكومة البريطانية في سياستها المرسومة من حيث الهجرة وانتقال الأراضي وتهويد البلاد، الأمر الذي أدى إلى توجيه كفاح العرب الوطني في المحافظة على بلادهم ضد الإنجليز بصورة مباشرة على أساس أنهم أصل البلاء في فلسطين .

ففي عام ١٩٣٦. انفجرت الثورة العربية الكبرى لعرب فلسطين ضد الحكومة وضد اليهود" مما دفع بالحكومة البريطانية بإرسال لجنة أخرى للتحقيق في أوضاع البلاد وهي لجنة اللورد بيل في ١١ نوفمبر عام ١٩٣٦ ولدراسة أسباب ثورة ١٩٣٦ وأوصت في تقريرها الصادر في ٧ يوليو عام ١٩٣٧ بوجوب إنهاء أجل الانتداب على فلسطين على أساس تقسيمها إلى دولتين عربية ويهودية وبضم الأراضي المخصصة للعرب إلى أمارة شرق الأردن". ورفض العرب هذا التقرير وما جاء فيه من تقسيم لما فيه من هدر صريح لحقوقهم الطبيعية.

وتواصل المد والجزر بين حكومة الانتداب البريطاني من جهة والعرب الفلسطينيين من جهة أخرى، إلى أن أصبحت الأرض جاهزة ليتسلمها اليهود، فأعلنت حكومة الانتداب قرارها

بالانسحاب من فلسطين، بعد أن أعلنت الأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين والقدس منطقة دولية.

النكبة ـ الهجرة والتشريد:

بدأت العصابات الصهيونية المسلحة عملياتها الإجرامية بحق السكان قبل انسحاب القوات البريطانية، وتحت سمعهم وبصرهم، وفي كثير من الأحيان مساندتهم. فقد ذكر الدكتور سلمان أبو ستة : " أن الصهاينة قد احتلوا (٢١٣) قرية قبل نهاية الانتداب البريطاني في ٥/١٥/ ١٩٤٨ ، وطردوا (٤١٣ ألف) لاجئ . وإذا أضفنا الـ ٢٧ يوما من القتال بعد نهاية الانتداب إلى تلك المرحلة ، باعتبار أن القوات العربية لم تألف بعد المكان أو تستعد للقتال بالشكل الكافي ، فيكون الصهاينة قد احتلوا (٢٩١) قرية ، وطردوا (٥٠٠ ألف) لاجئ في تلك الفترة . وبذلك يكون مصير فلسطين قد تقرر سلفا ، قبل أن تبدأ القوات العربية في إنقاذ فلسطين من الصهاينة . وحقيقة أخرى ، أن مذبحة دير ياسين التي نفذت في ٤/٩/ ١٩٤٨ ، كانت قبل رحيل قوات الانتداب البريطانية عن فلسطين . مما يعني أن طرد اللاجئين وذبحهم لم يكن دفاعا عن النفس ، بل كان إرهابا وعدوانا سافرا وصريحا من قوى أجنبية جاءت من الخارج .

لقد شكلت النكبة الفلسطينية ، بل نكبة الأمة العربية ، نقطة تحول جذرية في حياة الشعب العربي الفلسطيني ، ماضيه وحاضره ومستقبله . ومازالت آثار تلك النكبة ماثلة ، وتأثيراتها في الأمة العربية قائمة . وكل ما يحدث اليوم للأمة من ماسي وويلات ونكبات جديدة ، تعود في جذورها إلى نكبة فلسطين . وبتأثير من ويلات الحرب والخوف من الذبح ، ومن الممارسات الإرهابية للمنظمات الصهيونية ، خرج الفلسطينيون يلتمسون الأمن والسلامة في دول الجوار العربي ، أو في مناطق داخل الوطن . ومازال اللاجئون ينتظرون حق عودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها .

يكشف "ميرون بنفنيستي" في كتابه (المشهد المقدس ـ طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ عام ١٩٤٨)، عن حجم دمار المشهد الفلسطيني الذي عاشه في طفولته، ويقصد دمار القرى العربية عام ٤٨ على أيدي إسرائيل، هذا المشهد الذي تجول فيه بكل حرية وألفة مع والده الجغرافي الذي كان يتجول في القرى العربية، محاولا رسم خريطة عبرية للمكان، هذا الدمار خلقه انتصار إسرائيل. لهذا يقف متسائلا عن الدروس التي استخلصها من دمار المشهد، يقول: الا نتحمل نحن مسؤولية خاصة، على الأقل، لأننا كنا نحن المنتصرين؟، ماذا فعلنا للعدو المهزوم المقهور؟، هل حولنا النضال من اجل البقاء إلى عملية تطهير عرقي، حيث أرسلنا شعبا إلى المنفى لأننا نريد أن نسلب أرضه".

تلك هي النكبة، فالنكبة الفلسطينية في عام ١٩٤٨، لا تعني الهزيمة العسكرية للجيوش العربية والشعب الفلسطيني ، واحتلال الأرض ، فالهزيمة العسكرية قد تحدث لأي دولة تدخل في حرب في دولة أخرى . أن ما حدث عام ١٩٤٨ لم يكن حرباً بين دولة ودولة أخرى ، بل كانت حرب بين عصابات مسلحة شبه منظمة وشعب آمن مستقر في أرضه ، اعزل من السلاح ، إلا ما ندر . لهذا فالنكبة في مفهومها العميق هي تهجير الفلسطينيين من وطنهم ، ودفعهم بقوة السلاح والإرهاب إلى خارج وطنهم ، لتخلوا الأرض من السكان ، من أجل استقدام أو جلب مكان آخرين ليحلوا مكانهم ، تلك هي النكبة الحقيقية للشعب الفلسطيني .

وبناء على هذا ، تصبح قضية فلسطين ليست قضية دولة أو إقامة دولة على أهميتها ، بل قضية شعب هجر من وطنه بقوة السلاح والإرهاب ، فكيف سنقيم دولة دون شعب ، والشعب ما زال مهجراً ومشروعاً من أرضه ، علينا أولاً أن نعيد الشعب المشرد إلى وطنه في أراضي عام ٤٨ ، ثم نعلن قيام الدولة ، وليست مهما حينها أين نعلنها ؟

تأتي الذكرى الـ ٦١ للنكبة ، ومازالت قضية اللاجئين مجسدة في شواهدها الحاضرة ، المخيمات إذ بلغ عدد مخيمات اللاجئين الموزعة في الشتات العربي كالتالي : قطاع غزة (٨ مخيمات) ، الضفة الغربية (١٨ مخيم) ، الأردن (١٠ مخيمات) ، لبنان (١٣ مخيم) ، سوريا (١٣ مخيم) . مما يعني أن ثمة (٥٩) مخيم ما زالت شاهدة على نكبتنا . وهذه المخيمات يبلغ عدد لاجئيها نحو (٤,٦١٨,١٤١) حسب إحصائيات الوكالة للعام ٢٠٠٨ . وهذا لا يعني أن هؤلاء هم اللاجئون الفلسطينيون فقط ، بل ثمة لاجئون في مصر ، والعراق ، السعودية ، والخليج العربي ، واستراليا ، وأمريكا الجنوبية . واعتقد انه لا يوجد بقعة في العالم إلا ويوجد فيها لاجئ فلسطيني .

لقد أعادت الحركة الوطنية الفلسطينية وحدتها الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ ، بعد أن تشرذمت وتشتت بفعل النكبة . ورفعت المنظمة شعار العودة والتحرير ، كمنطلق كفاحي وسياسي ، وعليه كان برنامجها الوطني . يقول أ. عبد الله الحوراني في كتابه (اللاجئون وقضية وموقف) : "شكل الترابط بين قضيتي الأرض واللاجئين أساس البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولمجمل أطراف حركة التحرير الوطني الفلسطينية ، وكان النضال لتحرير الأرض ، يعني في الوقت نفسه النضال لعودة اللاجئين ، والعكس صحيح أيضاً . وهو ما جعل مخيمات اللجوء في الخارج بؤرة التحرير وحاضنتها ووقودها ، مثلما كانت مخيمات اللجوء في الداخل ، لاحقاً ، هواناً لانتفاضة الخلاص من الاحتلال ، وصاحبة الرصيد الأكبر في المعاناة والتضحيات" .

وتأتي الذكرى الحادية والستين للنكبة، ومازال السؤال اللاجئ، على من تقع مسؤولية نكبتي؟، هل تقع على الدول العربية؟، هل تقع على المجتمع الدولي؟، هل تقع على إسرائيل؟، أم هل تقع عليهم جميعا؟.

دأبت إسرائيل منذ إعلانها على نفي مسؤوليتها عن النكبة وتشريد الشعب الفلسطيني، وتحمل المسؤولية إلى الدول العربية التي جاءت لمحاربة إسرائيل، في محاولة منها للتنصل من الجريمة السياسية والأخلاقية والإنسانية التي ارتكبتها. كما يتحمل المسؤولية المباشرة عن هذه الجريمة الإنسانية، الذين ساهموا في إنشاء الكيان الصهيوني وسانده ودعمه بالمال والعتاد.

ومازال المجتمع الدولي الممثل بالأمم المتحدة ينظر إلى مأساة الشعب الفلسطيني بأعين صهيونية، دون أن يتحرك لينفذ قراراته التي دبجها بالخطب والعبارات المنمقة، والتي لم تعد تساوي في نظر إسرائيل الحبر الذي كتبت به. لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ مئات قرارات التي تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأهمها قرار ١٩٤ الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١ والذي تكررت الإشارة إليه في القرارات اللاحقة وحتى عام ١٩٩٤، وينص القرار: "تقرر وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم .. وجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة".

وبموجب هذا القرار تشكلت لجنة التوفيق الدولية وأوكل إليها مهمة "تسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة".

ويعتبر قرار ١٩٤ الأساس لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين لاحقا، ونذكر أن اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل كدولة مشروط بتنفيذها هذا القرار. الا أن إسرائيل لم تنفذ القرار وبقي العالم معترفا بها، وبقيت قضية اللاجئين وحق العودة عالقة في أروقة المفاوضات، وبقي اللاجئ الفلسطيني عالقا في المخيم ينتظر العودة.

كاتب وباحث، مدير عام المركز القومي للدراسات والتوثيق

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.